

فهرس الموضوعات

٥	مقدمة إدارة الشؤون الإسلامية
٩	المقدمة

الباب التمهيدي

• الفصل الأول: تعريف الوقف، وبيان حكمه، ودليله، وحكمته،

٤٩	وما يصح وقفه
٥١	○ المبحث الأول: تعريف الوقف
٥١	المطلب الأول: تعريف الوقف في اللغة
٥٤	فرع: تعريف الحبس
٥٥	المطلب الثاني: تعريف الوقف في الاصطلاح
٥٥	التعريف الأول
٥٦	شرح التعريف
٥٩	التعريف الثاني
٦٠	التعريف الثالث
٦١	التعريف الرابع
٦٢	التعريف المختار
٦٦	○ المبحث الثاني: بيان حكمه، ودليله
	○ المبحث الثالث: بيان تحقيق الوقف للمقاصد الشرعية، وحكمة
٩٨	مشروعيته، وأهميته، وخصائصه
١١٨	○ المبحث الرابع: الشخصية الاعتبارية للوقف
١٢١	○ المبحث الخامس: ما يصح وقفه

وإن كان فيها رد عوض من جانب الشريك بأن كان أحد النصيبين أجود من الآخر فجعل بإزاء الجودة دراهم، فإن القسمة تكون بمنزلة بيع بعض الوقف، وبيع الوقف سيأتي الكلام عليه^(١)، وإن كان الرد من قبل الناظر، فيكون الشراء للوقف، وهذا جائز للمصلحة.

وإذا صحت القسمة فسواء قسمها الشريك والواقف أو قسمها لهم قاسم بأمر القاضي، فإن ذلك جائز؛ لأن الولاية للوقف، وإذا كانت الولاية للواقف كان له أن يقسم ما وقف منها.

الأمر الثاني: إذا كان الموقوف جزءاً مشاعاً من ملك شخص:

إذا وقف شخص جزءاً مشاعاً من ملكه وأراد قسمته، فإن حكمه حكم ما لو وقف نصيبه من مشترك وأراد قسمته.

إلا أن الحنفية - هنا - قالوا: ليس له أن يقسم بنفسه، بل لابد من أن يقسم القاضي معه.

وعللوا ذلك: بأن الواحد لا يجوز أن يكون قاسماً ومقاسماً.

والراجح: صحة قسمة الواقف هنا من غير أن يقسم معه القاضي؛ للآتي:

أولاً: عدم الدليل على أنه لا يجوز أن يكون قاسماً ومقاسماً.

ثانياً: أن من وقف بعض ماله في سبيل البر أهلٌ لأن يعدل في القسمة ولا يحيف؛ إذ لو كان يريد الحيف لما وقف أصلاً^(٢).



(١) ينظر: مبحث بيع الوقف واستبداله.

(٢) أحكام المشاع ٥٥٢/١.

• الفصل الثاني: تاريخ الوقف عند المسلمين، وغيرهم، وأنواعه،

- وأسبابه ١٢٥
- المبحث الأول: تاريخ الوقف عند المسلمين ١٢٧
- المبحث الثاني: تاريخ الوقف عند غير المسلمين ١٣١
- أولاً: الوقف عند قدماء العراقيين ١٣١
- ثانياً: الوقف عند قدماء المصريين ١٣٢
- ثالثاً: الوقف عند الرومان ١٣٢
- رابعاً: الوقف عند الجرمانيين ١٣٣
- خامساً: الوقف عند الفرنسيين ١٣٤
- سادساً: الوقف في النظام الأنجلو أمريكي ١٣٤
- ويحقق نظام «الترست» الأهداف التالية ١٣٥
- المبحث الثالث: أنواع الوقف ١٣٦
- المبحث الرابع: أسباب الوقف، ودوافعه، وعوامل اندثار بعض الأوقاف ١٤٠
- المطلب الأول: في ميدان الدعوة ١٤٠
- السييل الأولى: نشر الوعي الديني بين أفراد الأمة ١٤٠
- السييل الثانية: إيقاظ الشعور الديني بوجوب التكافل والتساند ١٤١
- السييل الثالثة: نهضة المجامع الفقهية بما يخص الوقف ١٤١
- السييل الرابعة: بث سير أهل الخير من أهل المسارعة ١٤٢
- المطلب الثاني: في ميدان السياسة والحكم ١٤٢
- السييل الأولى: وجوب تطبيق الشريعة الإسلامية ١٤٢
- السييل الثانية: فتح باب القدوة ١٤٣
- السييل الثالثة: ترك الحرية للواقف في إدارة وقفه إذا رغب ١٤٣
- المطلب الثالث: في ميدان الاقتصاد ١٤٣
- السييل الأولى: الاهتمام بالأوقاف الموجودة ١٤٣
- السييل الثانية: العمل على إعادة الضائع من أصول الوقف .. ١٤٤

السييل الثالثة: وضع خطة اقتصادية ترعى حاجات الأمة فيما

- يتعلق بالوقف ١٤٤
- السييل الرابعة: قيام مؤسسات اقتصادية ترعى الأوقاف على العلم، ومن ذلك الجامعات ١٤٥
- السييل الخامسة: الاستفادة من التجارب المعاصرة ١٤٥
- السييل السادسة: فتح باب المساهمة في الوقف الجماعي .. ١٤٦
- السييل السابعة: الاستفادة من الجمعيات الخيرية الموجودة . ١٤٦
- السييل الثامنة: العمل على الاستفادة من التجارب الحالية للدول غير المسلمة على أن توضع في إطار إسلامي ١٤٧
- المطلب الرابع: عوامل اندثار بعض الأوقاف ١٤٧
- الفصل الثالث: الوقف على العلم، والمحافظة عليه من قبل العلماء . ١٥١
- المبحث الأول: الوقف على العلم ١٥٣
- المطلب الأول: شرعيته ١٥٤
- المطلب الثاني: الوقف على دور العلم ١٥٥
- المسألة الأولى: الوقف على الأزهر ١٥٥
- المسألة الثانية: الوقف على الكتاتيب ١٦١
- المسألة الثالثة: الوقف على المدارس ١٦١
- المسألة الرابعة: الوقف على المكتبات ١٦٧
- فرع: ومن الوقف على العلم مما استجد في وقتنا الحاضر . ١٧٢
- المبحث الثاني: محافظة العلماء على الوقف ١٧٣
- الفصل الرابع: الوقف الذري ١٧٩
- المبحث الأول: تعريف الذرية، وحكم الوقف عليها ١٨١
- المطلب الأول: المراد بالذرية في اللغة ١٨١
- المطلب الثاني: الذرية في الاصطلاح ١٨٢

- المطلب الثالث: حكم الوقف على الذرية ١٨٢
- المبحث الثاني: أحوال الوقف الذري في الواقع المعاصر ١٨٦
- المبحث الثالث: المآخذ على الوقف الذري وعلاجها ١٩٣
- المطلب الأول: المآخذ من قبل أصل الوقف، والواقفين ١٩٣
- المطلب الثاني: المآخذ الاقتصادية ١٩٤
- المطلب الثالث: المآخذ الاجتماعية ١٩٥
- المبحث الرابع: أسباب هذه المآخذ، وعلاجها ١٩٧
- المبحث الخامس: المصالح المترتبة على الوقف الذري ١٩٩
- المطلب الأول: المصالح الشرعية ١٩٩
- المطلب الثاني: مصالحه الاقتصادية ٢٠٠
- المطلب الثالث: مصالحه الاجتماعية ٢٠١
- المطلب الرابع: المصالح العامة للوقف الذري ٢٠٢
- الفصل الخامس: الفرق بين الوقف والهبة، والإرصاد، والوصية، والميراث، وصدقة التطوع ٢٠٥
- المبحث الأول: الفرق بين الوقف، والهبة ٢٠٧
- المبحث الثاني: الفرق بين الوقف، والإرصاد ٢٠٨
- المبحث الثالث: الفرق بين الوقف، والوصية ٢١٠
- المبحث الرابع: الفرق بين الوقف والميراث ٢١٥
- المبحث الخامس: الفرق بين الوقف وصدقة التطوع ٢١٧

الباب الأول

أركان الوقف، وشروط صحته

- الفصل الأول: أركان الوقف ٢٢١
- المبحث الأول: تعريف الركن لغة، واصطلاحاً ٢٢٣
- المبحث الثاني: تعداد الأركان ٢٢٤
- المبحث الثالث: قسما الصيغة ٢٢٦

- المطلب الثالث: اشتراط القبول من الموقوف عليه ٢٤٢
- المطلب الرابع: اتصال القبول بالإيجاب ٢٥٠
- المطلب الخامس: الوقف من الأخرس ٢٥٢
- المطلب السادس: انعقاد الوقف بالكتابة ٢٥٣
- الفصل الثاني: شروط صحة الوقف ٢٥٥
- تمهيد ٢٥٧
- المبحث الأول: شروط الواقف ٢٥٨
- المطلب الأول: أن يكون الواقف بالغاً، عاقلاً، حراً، رشيداً ٢٥٨
- المسألة الأولى: البلوغ ٢٥٨
- المسألة الثانية: العقل ٢٦٣
- المسألة الثالثة: وقف الرقيق ٣١٢
- المسألة الرابعة: وقف السفه ٣٢٠
- المطلب الثاني: الشرط الثاني: أن لا يكون الواقف مديناً ٣٣٥
- المسألة الأولى: وقف المفلس ٣٣٥
- المسألة الثانية: وقف المدين الذي لم يحجر عليه القاضي .. ٣٤٧
- المطلب الثالث: الشرط الثالث: أن يكون الواقف مالكاً للموقوف ٣٥٠
- المسألة الأولى: أن يقف شيئاً لم يملكه ٣٥٠
- المسألة الثانية: أن يقف ملك غيره ٣٥١
- المطلب الرابع: الشرط الرابع: أن يكون الواقف مسلماً ٣٦٣
- المسألة الأولى: وقف المرتد ٣٦٣
- المسألة الثانية: وقف الحربي، والذمي ٣٦٤
- المطلب الخامس: الشرط الخامس: شرط الاختيار ٣٧١
- المسألة الأولى: وقف المكروه ٣٧١
- المسألة الثانية: وقف الهازل ٣٨٢
- المسألة الثالثة: وقف المخطئ ٣٨٤

- المطلب السادس: الشرط السادس: أن لا يتضمن الوقف ترك واجب ٣٨٤
- المسألة الأولى: وقف ما يجب من نفقة، ونحوها ٣٨٤
- المسألة الثانية: وقف المرهون ٣٩٥
- المطلب السابع: الشرط السابع: أن لا يقف على نفسه ٤٠٤
- المسألة الأولى: حكم الوقف على النفس ٤٠٤
- المسألة الثانية: حكم الوقف عند من قال: بعدم صحة الوقف على النفس ٤١٠
- المسألة الثالثة: استثناء الغلة، أو بعضها ٤١١
- المسألة الرابعة: استحقاق الواقف من الوقف إذا شمله وصف الموقوف عليه ٤١٦
- المبحث الثاني: شروط الموقوف عليه ٤١٨
- المطلب الأول: الشرط الأول: أن يكون الموقوف عليه مسلماً ٤١٨
- المسألة الأولى: الوقف على جهة خاصة ٤١٨
- المسألة الثانية: أن يكون الوقف على جهة عامة ٤٢٧
- المطلب الثاني: الشرط الثاني: أن يكون الموقوف عليه: ممن يصح تملكه ٤٣١
- المسألة الأولى: الوقف على الحيوان ٤٣١
- المسألة الثانية: الوقف على الملك، والجني ٤٣٤
- المسألة الثالثة: الوقف على المقابر ٤٣٤
- المطلب الثالث: الشرط الثالث: أن يكون الموقوف عليه موجوداً ٤٣٦
- المطلب الرابع: الشرط الرابع: أن يكون الموقوف عليه حياً .. ٤٣٩
- المطلب الخامس: الشرط الخامس: أن يكون الموقوف عليه: متحقق الحياة ٤٤٠
- المسألة الأولى: الوقف على الحمل أصالة ٤٤٠

- المسألة الثانية: الوقف على الحمل تبعاً لغيره ٤٤٢
- المسألة الثالثة: وقت استحقاق الحمل لغلة الوقف ٤٤٤
- المسألة الرابعة: نصب الوصي على الحمل ٤٤٦
- المطلب السادس: الشرط السادس: أن يكون الموقوف عليه حراً ٤٤٨
- المسألة الأولى: الوقف على المكاتب ٤٤٨
- المسألة الثانية: الوقف على المبعوض ٤٥٠
- المسألة الثالثة: الوقف على غير المكاتب، والمبعوض ٤٥١
- المطلب السابع: الشرط السابع: أن يكون الموقوف عليه معلوماً .. ٤٥٨
- المطلب الثامن: الشرط الثامن: اشتراط كون الموقوف عليه: غير جائز التصرف ٤٦١
- المسألة الأولى: قبول المجنون للوقف ٤٦٢
- المسألة الثانية: قبول المعتوه للوقف ٤٦٢
- المسألة الثالثة: قبول النائم، والمغمى عليه ٤٦٣
- المسألة الرابعة: قبول الصبي للوقف ٤٦٣
- المسألة الخامسة: قبول السفیه للوقف ٤٦٦
- المطلب التاسع: الشرط التاسع: شرط القربة في الموقوف عليه ٤٦٨
- المسألة الأولى: اعتبار هذا الشرط في حق المسلم ٤٦٨
- المسألة الثانية: اعتبار شرط القربة في وقف غير المسلم ... ٤٧٦
- المسألة الثالثة: الوقف على الأغنياء ٤٧٦
- المسألة الرابعة: الوقف على غير المسلمين ٤٨٠
- المطلب العاشر: الشرط العاشر: كون الموقوف عليه محصوراً ٤٨٠
- المسألة الأولى: حكم الوقف على المحصورين ٤٨٠
- المسألة الثانية: حكم الوقف على غير المحصورين ٤٨١
- المبحث الثالث: شروط الصيغة، والعين الموقوفة ٤٨٥
- المطلب الأول: الشرط الأول: أن يكون الوقف مؤبداً ٤٨٥

- المطلب الثاني: الشرط الثاني: أن يكون الوقف منجزاً ٤٩٢
- المسألة الأولى: أن يكون التعليق على شرط مستقبل ٤٩٢
- المسألة الثانية: أن يكون التعليق على سبيل النذر ٤٩٧
- المسألة الثالثة: تعليق الوقف على الموت ٤٩٧
- المطلب الثالث: الشرط الثالث: اشتراط الاتصال بين القبول والإيجاب ٤٩٨
- المطلب الرابع: الشرط الرابع: اشتراط قبض الوقف، وحيازته ٤٩٨
- المسألة الأولى: تعريف الحيازة ٤٩٨
- المسألة الثانية: اعتبار شرط القبض والحيازة ٤٩٨
- المسألة الثالثة: بيان الحيازة المعتبرة ٥١٠
- المطلب الخامس: الشرط الخامس: أن يكون الموقوف مالاً شرعاً ٥١٥
- المسألة الأولى: كون الموقوف مالاً مباحاً ٥١٥
- المسألة الثانية: المحرم لعينه ٥١٦
- المسألة الثالثة: أن يكون محرماً لكسبه ٥١٨
- المسألة الرابعة: وقف المختص ٥٣٢
- المطلب السادس: الشرط السادس: أن يكون الوقف معلوماً، مقدوراً على تسليمه ٥٣٣
- المسألة الأولى: أن يكون الوقف معلوماً ٥٣٣
- المسألة الثانية: أن يكون الموقوف موجوداً مقدوراً على تسليمه ٥٣٨
- المطلب السابع: الشرط السابع: اشتراط كون الموقوف عقاراً ٥٣٩
- المسألة الأولى: وقف العقار ٥٣٩
- المسألة الثانية: وقف المنقول ٥٤٧
- المطلب الثامن: الشرط الثامن: أن يكون الموقوف عيناً تبقى: بعد استيفاء النفع منها ٥٦٨
- المسألة الأولى: وقف المنافع ٥٦٨

- المسألة الثانية: وقف حق الابتكار ٥٧٥
- المسألة الثالثة: وقف حق الارتفاق ٥٧٦
- المسألة الرابعة: وقف العين التي تفنى ٥٧٧
- المطلب التاسع: الشرط التاسع: اشتراط كون الموقوف غير نقد ٥٨٣
- المسألة الأولى: وقف النقود ٥٨٣
- المسألة الثانية: وقف العملات ٥٨٨
- المسألة الثالثة: وقف الحلبي للبس، والعارية ٥٨٨
- المطلب العاشر: الشرط العاشر: اشتراط كون الموقوف غير كتب ٥٩٢
- المسألة الأولى: وقف المصحف ٥٩٢
- المسألة الثانية: وقف الكتب الشرعية ٥٩٦
- المسألة الثالثة: وقف الكتب المباحة ٦٠٣
- المطلب الحادي عشر: الشرط الحادي عشر: أن لا يكون الموقوف حيواناً ٦٠٤
- المسألة الأولى: وقف ما لا نفع فيه من الحيوان ٦٠٤
- المسألة الثانية: وقف ما فيه نفع من الحيوان ٦٠٤
- المسألة الثالثة: وقف الكلب الذي يباح اقتناؤه ٦١٠
- المسألة الرابعة: وقف الفحل للضراب ٦١٤
- المطلب الثاني عشر: الشرط الثاني عشر: أن يكون الموقوف مفرزاً ٦١٧
- المسألة الأولى: وقف أحد الشركاء نصيبه من المشاع ٦١٧
- المسألة الثانية: وقف أحد الشركاء جميع المشاع ٦٣٦
- المسألة الثالثة: طلب القسمة في وقف المشاع ٦٣٧
- فهرس الموضوعات ٦٣٩

